تطبيق منظومة وقواعد الحوكمة
بشركة النقل العام الكويتية

الحوكمة في شركة النقل العام الكويتية

لقد بادرت شركة النقل العام الكويتية بتطبيق قواعد الحوكمة خلال عام (2014) وذلك من خلال إعتماد دليل قواعد الحوكمة ، ولائحة مجلس الإدارة ، ونموذج الإفصاح عن تعارض المصالح ، وإستبيان التقييم الذاتي لمجلس الإدارة، وفي عام (2016) قامت الشركة بتحديث دليل قواعد الحوكمة ولائحة مجلس الإدارة إضافة إلى إعتماد عدد من السياسات والإجراءات والبرتوكولات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة .

وتقوم الحوكمة في شركة النقل العام الكويتية على مجموعة من المحاور التي تمثل الأساس الذي ترتكز عليه ممارسات الحوكمة الرشيدة، وذلك لتنظيم عملية إتخاذ جميع القرارات داخل الشركة وتحفيز وجود الشفافية والمصداقية لتلك القرارات ، ومن أهم الأهداف لإقرار قواعد حوكمة الشركات هو حماية مصالح المساهم الرئيسي (المالك)، وفصل السلطة بين الإدارة التنفيذية التي تُسيِّر أعمال الشركة ومجلس الإدارة الذي يعد ويراجع الخطط والسياسات في هذه الشركة، بما يضفي الطمأنينة ويعزز الشعور بالثقة في التعامل معه، كما تمكن المساهم الرئيسي (المالك) وأصحاب المصالح من الرقابة بشكل فعال على الشركة.

وتتمتع الشركة بوجود حزمة من السياسات والبروتوكولات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة وتتمثل بالآتي :

- سياسة حماية حقوق أصحاب المصالح.
- سياسة الإفصاح الدقيق والشفافية.
- سياسة الوقاية من تسرب المعلومات.
- سياسة برامج المسئولية الاجتماعية.
- سياسة الأرشفة الإلكترونية للمراسلات والتقارير.
- سياسة منع تعارض المصالح.
- برتوكول التقارير الدورية.
- برتوكول الاتصالات الداخلية.
- برتوكول التواصل الإلكتروني.
- برتوكول عملية الإبلاغ.

التقارير الدورية

لقد إعتمد مجلس الإدارة مجموعة من نماذج التقارير التي يتم رفعها إلى مجلس الإدارة بصفة دورية ربع سنوية أو نصف سنوية سواء من الإدارة التنفيذية أو اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة المتابعة والإستثمار) ، وكذلك التقارير التي يتم رفعها من الإدارة التنفيذية إلى تلك اللجان .

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارة الشركة، وتظل المسؤولية النهائية عن الشركة على المجلس وفقاً لإختصاصه ، كما إن المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتق مجلس الإدارة تتحدد بشكل واضح في الهيكل التنظيمي للشركة الذي يعكس التوازن في الصلاحيات والسلطات بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، فضلاً عن عدم إنفراد أياً من الأطراف بالسلطات المطلقة ، **وتحدد لائحة مجلس الإدارة مهام ومسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة ، وتعتبر جزءًا لا يتجزأ من إطار عمل الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم العمل بها كوثيقة ملزمة لأعضاء المجلس تنظم أداءهم طوال فترة عضويتهم بمجلس إدارة الشركة.**

الإفصاح عن تعارض المصالح والتأكد من الإستقلالية

يقوم السادة أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالوظائف القيادية ومدراء الإدارات بتعبئة نموذج الإفصاح عن تعارض المصالح والتحقق من الإستقلالية وقت بداية تعيينهم كما يقومون بتحديث بيانات الإفصاح في بداية كل عام للتأكد من عدم وجود أية مستجدات.

اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

لقد نصت أحكام قواعد الحوكمة على وجوب إستحداث لجان دائمة ومؤقته متخصصة منبثقة عن مجلس الإدارة بغرض تمكين المجلس من القيام بمهامه ومسؤولياته بشكل فعال وفقاً لحاجة الشركة. وتنقسم اللجان إلى الاتي:

أ. اللجان الدائمة:

وهي اللجان التي يجب أن ينشئها مجلس الإدارة طبقاً لحاجته ويحدد قرار إنشائها مدتها وتشكيلها:

- **لجنة التدقيق والمخاطر.**

يُعد وجود لجنة التدقيق والمخاطر إحدى السمات الرئيسية الدالة على تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة، حيث تعمل هذه اللجنة على ترسيخ ثقافة الإلتزام داخل الشركة وذلك من خلال ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة، فضلاً عن التأكد من كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة ، ويحكم عمل اللجنة لائحة لجنة التدقيق والمخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

- **لجنة المتابعة والإستثمار.**

تتمثل مسئوليات ومهام لجنة المتابعة والإستثمار المنبثقة من مجلس الإدارة في الإشراف على مراجعة السياسات الإستثمارية والتمويلية ، ودراسة الأفكار والفرص الإستثمارية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة نطاق الإستثمار بهدف تعظيم وتنمية العوائد الإستثمارية بما يتوافق وينسجم مع إستراتيجية الشركة الإستثمارية ، وتمثل لائحة لجنة المتابعة والإستثمار المعتمدة من قبل مجلس الإدارة الإطار العام لعمل اللجنة.

الإدارة التنفيذية

تتمثل الإدارة التنفيذية للشركة في مجموعة المسؤولين المناط بهم القيام بإدارة عمليات الشركة اليومية (الرئيس التنفيذي ونواب الرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين) ، ويملك أعضاء الإدارة التنفيذية في الشركة معايير عالية من المعرفة والخبرات المهنية المحترفة إلى جانب السمات الشخصية التي تمكنهم من أداء مسؤولياتهم وفقاً لأعلى مستويات الأمانة والنزاهة المهنية ، كما يتمتع أعضاء الإدارة التنفيذية أيضاً بوعي كامل بدورهم المتعلق بالحوكمة، إضافةً إلى فهم مهامها ومسؤولياتها لتطبيق المتطلبات القانونية وتعليمات مجلس الإدارة بشكل يخدم مصلحة الشركة ، **وينظم عمل الإدارة التنفيذية مجموعة من اللوائح الداخلية ومصفوفة الصلاحيات المالية والإدارية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة .**

مكتب التدقيق الداخلي والمخاطر

يتوافر في الهيكل التنظيمي للشركة مكتب مستقل للتدقيق الداخلي والمخاطر يتبع بدوره لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ، ويتم تعيين رئيس المكتب بناءً على ترشيح لجنة التدقيق والمخاطر. ويعمل مكتب

التدقيق الداخلي والمخاطر بشكل أساسي على التأكد من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والحفاظ على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها من مختلف الجوانب.

التدقيق الخارجي

تم تعيين مراقب الحسابات الخارجي وفقاً لبنود قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة. ويتمتع مراقب الحسابات الخارجي بالإستقلالية التامة عن الشركة وأعضاء مجلس الإدارة ولاتوجد لديه أي تضارب في المصالح قد يؤثر على علاقته بالشركة ، كما يقوم مراقب الحسابات الخارجي بتزويد مجلس الإدارة والمساهم الرئيسي (المالك) بتأكيد موضوعي غير منحاز بأن البيانات المالية قد تم إعدادها وفقاً للقوانين والتشريعات السارية وحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى التحقق من دقتها في إبراز المركز والأداء الماليّ للشركة.

تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

تتوقع الشركة من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين أداء أعمالهم على أفضل وجه قدر إستطاعتهم وأن يتصرفوا بطريقة من شأنها أن تظهر وتعزز صورة الشركة وسمعتها. وعليه تقوم الشركة بوضع ميثاق للسلوك المهني والقيم الأخلاقية تشمل معايير التصرف والسلوك الواجب على كل مسئول وموظف مع جميع الأطراف أصحاب المصالح في الشركة والجمهور العام.

قياس الأداء

لقد إعتمد مجلس الإدارة نموذج إستبيان التقييم الذاتي لتقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري وذلك من خلال منهجية التقييم الذاتي للأعضاء والمبنية على تقييم كل عضو لنفسه بالإضافة إلى مجموعة من مؤشرات قياس الأداء والتي تعكس مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة ، وجودة إدارة المخاطر وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية ، كما تم إعتماد نماذج أخرى لتقييم أداء الجهاز التنفيذي بشكل سنوي ، وتحديد جوانب الضعف والقوة وإقتراح معالجتها .

مستشار شئون مجلس الإدارة
وأمين سر المجلس

صلاح عبد الرحمن الرباح